شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

غول الحكومة

تخيّلوا وحشاً ضارياً من النوع الذي تحدثت عنه الأساطير السومرية والبابلية والفرعونية واليونانية والرومانية والصينية والهندية، غولاً أو ما شابهه، مفرطاً في نهمه، لا يكلّ ولا يملّ من الأكل ولا يشبع مهما أكل. تخيّلوا إخطبوطاً مهولاً في حجمه، يمدّ أذرعه في كل الاتجاهات ويضرب كل ما يصادفه.

بهكذا صورة تتبدّى حكومتنا. فهي لا تنام في الليل ولا ترتاح في النهار، مشغولة بالاستحواذ على كل شيء، ولا تريد أن تترك أي شاردة أو واردة بعيداً عن هيمنتها وسطوتها. لم تكتف بالعمل على السيطرة على الشارع بمنع التظاهرات وحركات الاحتجاج الداعية إلى إصلاح العملية السياسية البائسة ومكافحة مظاهرها السلبية، فاجتاحت الهيئات المستقلة الواحدة بعد الأخرى، وقاومت سعي المحافظات للتمتّع بحقها الدستوري في اللامركزية وفي الفيدرالية.. اشترت منظمات بالهبات والعطايا غير الشرعية، وفتحت أبوابها لسقط المتاع من مخلفات نظام صدام البائد ومرتزقته لتأمين التصفيق لها والهتاف باسمها في مناسبة وفي غير مناسبة.

بعد أن وضعت نقابة الصحفيين في جيبها تسعى الحكومة الآن إلى بسط سلطتها على نقابات العمال في تجاوز واضح على مبادئ الديمقراطية وأحكام الدستور التي تكرّس استقلالية المجتمع المدني بمختلف منظماته ونقاباته واتحاداته عن الحكومة، فمبادئ الديمقراطية وأحكام الدستور والشرائع الدولية لا تبيح للحكومة أن تمارس أي نفوذ أو تأثير على النقابات وسائر مكوّنات المجتمع المدني أو أن تتدخل في شؤونها بأي شكل من الأشكال.

تعرقل الحكومة منذ سنوات استعادة الحركة النقابية دورها الحيوي في المجتمع بسبب خشيتها من تحول هذه الحركة إلى قوة اجتماعية مؤثرة.

هناك عقلية تهيمن على الحكومة تنظر إلى حرية العمل النقابي باعتباره تخفيفاً وتقليلاً من سلطة الحكومة. ولذلك فقد سعت إلى فرض سلطانها على النقابات العمالية واتحادها العام وتنظيم انتخابات لنقابات العمال بإشرافها المباشر.

هذا النمط من التصرفات ينتمي إلى الحقبة الشمولية التي من المفترض أنها انتهت في بلادنا منذ تسع سنوات. على مدى خمس وثلاثين سنة حرص حزب البعث على إحكام سيطرته على نقابات العمال وسائر النقابات، فحوّلها إلى فروع له تنفذ سياسته في قمع الحركة العمالية، بيد أن ذلك لم يفده في شيء عندما حانت ساعة سقوطه. فتلك القوة شبه العسكرية المرهوبة التي جنّدها النظام السابق لتنفيذ سياساته والتعبير عن مواقفه طارت مثل ريشة في مهب الريح في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، بل قبل ذلك بكثير.

الذين، من أركان الحكومة الحالية، يعتقدون بأنهم سينجحون في ما فشل فيه صدام واهمين، فقد ولى زمن الشمولية، وانتهى عهد الخوف، وفي مقابل كل نقابة مُدجّنة واتحاد موجّه من الحكومة ستنشأ نقابات واتحادات مهنية مستقلة كفل لها الدستور والشرائع الدولية حق الوجود وحق العمل بحرية.

طالباني يبحث مع علاوي توحيد الجهود لحل الخلافات

□ بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني ظهر أمس السبت في مدينة السليمانية رئيس القائمة العراقية إياد علاوي والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره السادة كوسرت رسول علي نائب رئيس إقليم كردستان والدكتور برهم احمد صالح نائب السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني وعدد من المسؤولين السياسيين، بحث الأوضاع العامة في البلاد والسبل الكفيلة بمعالجة الأزمات التي تعرقل سير العملية السياسية.

وأكد الرئيس طالباني ضرورة توحيد الجهود المبذولة من اجل التغلب على الصعاب والوصول إلى حلول للمشاكل العالقة ترضي جميع الأطراف.

من جانبه، جدد إياد علاوي التأكيد على أهمية الجهود التي يبذلها الرئيس طالباني واستمراره في تقريب وجهات النظر وتوسيع دائرة الحوارات البناءة بين الفرقاء السياسيين، شاكرا فخامته على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

يذكر أن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قال في وقت سابق أنه سيبقى خارج العراق لفترة لم يحددها لورود معلومات عن وجود محاولة لاغتياله في مطار بغداد، لافتا إلى أن الحكومة العراقية منعته من السفر عبر مطار المثنى.

وكانت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي قد كشفت عن وجود مخطط أعدته "جهات معروفة" لاغتيال زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، فيما أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد، في (١٠ آذار ٢٠١٢)، أن علاوي يشعر بالغربة والخذلان. ونفت القائمة العراقية، في ١٤ نيسان الحالي، أن يكون زعيم القائمة إياد علاوي ينوي المكوث في أربيل ولن يعود إلى بغداد بسبب التهديدات باغتياله، مؤكدة أنه متى ما استكمل التزاماته فسيعود لبغداد.

طالباني اثناء استقباله علاوي.. (موقع رئاسة الجمهورية)

الخلافات تؤجل التصويت على التمييزية.. والأحرار أبرز المعترضين

قررت رئاسة مجلس النواب، أمس السبت، تأجيل التصويت على أعضاء المحكمة التمييزية إلى الثالث من شهر أيار المقبل بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

وقال رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب خالد شواني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رئاسة مجلس النواب قررت خلال الجلسة الـ٣٧ التي عقدت امس، بحضور ٢٣٠ نائبا، تأجيل التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية إلى الثالث من شهر أيار المقبل"، عازيا السبب إلى "الخلافات بين الكتل السياسية على استقلالية الأعضاء وعدم انتمائهم لأي جهة"

□ بغداد / المدى

من جانبه أكد النائب محمد الخالدي في اتصال هاتفي مع (المدى) إلى أنه "لا يمكن تغيير الأسماء المرشحة لعضوية المحكمة التمييزية حتى وأن كانت هناك خلافات حول بعض الأسماء التي تم ترشيحها"، وأضاف الخالدي "على الرغم من اعتراضات بعض مكونات التحالف الوطني العراقي الذين أبدوا عدم موافقتهم على بعض الأسماء المرشحة، كانت بقية الكتل موافقة ووعدت بالتصويت الإيجابي" وأوضح مقرر مجلس النواب أن "رئاسة مجلس النواب تريد أن يكون هناك توافق وان يتم التصويت برضا جميع الأطراف على موضوع المحكمة التمييزية لأنه موضوع يهم جميع شرائح الشعب العراقي لذا ستكثف الحوارات مع الكتل المعترضة حول هذه القضية وسنصل إلى نتائج ايجابية وستكون الجلسة المخصصة للتصويت على المحكمة التمييزية حاسمة وأن جميع الأطراف ستصوت بالإيجاب على الأسماء الواردة إلينا من مجلس القضاء الأعلى.

وعقد مجلس النواب العراقي، أمس، جلسته الـ٣٧ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية بحضور ٢٣٠ نائبا ورئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد التصويت على إعفاء أمين بغداد صابر العيساوي من منصبه، والتصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية، والقراءة الأولى والثانية لمشاريع ستة قوانين وقراءة تقرير حول قضية التركمان في عهد النظام السابق.

ويعتبر تأجيل التصويت على أعضاء المحكمة التمييزية هو الثالث حيث قررت رئاسة المجلس يوم الثلاثاء، في الـ١٧ نيسان الحالي، تأجيل التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية إلى الخميس (١٩ نيسان ٢٠١٢)، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية، فيما قررت يوم الخميس، تأجيل التصويت عليهم إلى اليوم السبت. يذكر أن التيار الصدري أعلن في الـ١٧ من نيسان الحالي، أن الكتل السياسية اتفقت على التصويت على أعضاء محكمة التمييز الاتحادية، فيما أكد أن عدم التصويت على الأعضاء سيجعل قرارات المحكمة "باطلة".

هذا وكان "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد رفع جلسة البرلمان الـ٣٧ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت، امس، برئاسته وحضور ٢٣٠ نائباً إلى غد الاثنين"، مبيناً أن "الجلسة شهدت قراءة تقرير بشأن قضية التركمان في عهد النظام السابق، والقراءة الأولى لمشروع قانون انضمام العراق إلى اتفاق السكك الحديد الدولية في المشرق العربي".

كما أن الجلسة قد شهدت أيضاً القراءة الأولى لمشروعي قانون، التعديل الأول لقانون الوكالات البحرية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٥، والتعديل الأول لقانون الطرق العامة رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٠"، وأيضاً القراءة الأولى لمشروعي قانوني، حماية السكك الحديد، ووزارة الخارجية، والقراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦".

المجلس الأعلى: استبدال المالكي ليس سهلاً ولسنا طرفاً بأي اتفاق

□ بغداد / المدى

اعتبر المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم أمس، السبت، أن الحديث عن إسقاط أو استبدال رئيس الحكومة نوري المالكي ليس بالأمر السهل، وفي حين أكد أنه ليس طرفاً بأي اتفاق لسحب الثقة عنه، دعا الكتل السياسية إلى الإسراع بالعودة للحوار الهادف.

وقال النائب عن كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي عبد الحسين عبطان في حديث لوكالة السومرية نيوز، "نحن ندفع للتهدئة ونرجو من الكتل السياسية الكبيرة المتصارعة فيما بينها الإسراع في الحل والعودة للحوار الهادف"، مبيناً أن كتلته تدرك أن "هناك بعض الإخفاقات في أداء الحكومة لكن لا نرى من المناسب في الوقت الحاضر إسقاط حكومة المالكي".

وأكد عبطان الحاجة إلى "إصلاح الأمور والدفع للحوار لإكمال السنتين المتبقيتين من عمر الحكومة والبرلمان والاتجاه لما يخدم المواطن"، معتبراً أن "الحديث عن إسقاط أو استبدال المالكي ليس بالأمر السهل لأننا لا نريد أن ندخل الآن بالمجهول وجميعنا يتذكر المرحلة الصعبة التي دخلها العراق ما بعد الانتخابات".

ولفت العبطان إلى أن "الكثير من الحديث يجري من قبل أطراف سياسية كالعراقية والتحالف الكردستاني ويوحي بوجود اتفاق لسحب الثقة عن المالكي، لكننا لسنا طرفاً بهذا الاتفاق ولا نعلم به بل بالعكس نحن نسعى باتجاه حل الخلافات".

وكانت القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي قد أعلنت، أمس الاول الجمعة ٢٠ نيسان ٢٠١٢ عن دعمها لأي مرشح بديل عن رئيس الحكومة الحالي نوري المالكي، سواء كان من التيار الصدري أو من الكتل الأخرى في التحالف الوطني.

فيما أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس الاول الجمعة، أن هناك تطابقاً في رؤية العراقية والتحالف الكردستاني بضرورة التغيير في هرم السلطة في حال لم يتبدل "نهج الحكومة"، معتبراً أن العملية السياسية في وضع "خانق" يجب ألاّ يستمر، فيما رجّح ولادة تحالفات جديدة في الأيام المقبلة.

ولوحت القائمة العراقية في (١٨ نيسان ٢٠١٢) أيضاً، بتشكيل تحالف مع كتل سياسية برلمانية بهدف حجب الثقة عن الحكومة الحالية التي يرأسها نوري المالكي في حال لم تنفذ اتفاقات أربيل، مؤكدة أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي اشترط على نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي أن تكون الاجتماعات المقبلة لمناقشة تنفيذ الاتفاقات وليس لتقديم أوراق عمل.

وسبق وأن حدد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في الـ٢٥ من آذار الماضي، الخامس من شهر نيسان الحالي، موعداً لانعقاد الاجتماع الوطني، فيما دعا اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد للاجتماع إلى انجاز عملها قبل الموعد المحدد لعقده، لكن المؤتمر لم يعقد بسبب عدم الاتفاق على جدول أعماله.

الحكيم في لقاء سابق مع المالكي.. (أرشيف)

الصدر: أكثر المسؤولين في وزارات الدولة كاذبون وسارقون

□ بغداد / المدى

الصدر

وصف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أمس السبت أكثر المسؤولين في وزارات الدولة بـ" الكاذبين "، واتهمهم بـ"سرقة قوت الفقراء والأموال العامة"، مطالبا بـ"محاكمتهم".

وقال الصدر في جواب على أحد أتباعه سأله بشأن تقديم بعض المسؤولين بوزارات الدولة تسهيلات للمقاولين يؤدي بعضها إلى إلحاق ضرر بالمال العام وهدر حقوق المقاول الذي يستحق الإحالة قانونا وشرعا ويستولون على أموال كبيرة، لاسيما وان هؤلاء المسؤولين يدعون أنهم يستغلون هذه الأموال لدعم الفقراء أو تمويل الجهات التي ينتمون لها، وحصلت (المدى) على نسخة من الجواب، فأجاب "أكثرهم كاذبون وسارقون وهادرون لقوت الفقراء والأموال العامة".

وأضاف الصدر "سحقا لهم وتبا"، مطالبا بـ"الكشف عنهم ومحاكمتهم".

ويحتل العراق منذ العام ٢٠٠٣، المراتب الأولى في قوائم الدول الأكثر فسادا، التي تصدر عن منظمات دولية معنية بمتابعة الفساد، برغم وجود هيئة للنزاهة ودائرة المفتش العام، وديوان الرقابة المالية، ولجان خاصة بمكافحة الفساد في الحكومات المحلية وكل دوائر الدولة.

وتفشت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق أواخر عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد عام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات العراقية، حيث طالت التهم بالفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة العراقية من بينهم وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، والنائب مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، ووزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب ٢٠١١، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و٧٠٠ مليون دولار.

وشهد العراق في ٢٥ شباط ٢٠١١ وما أعقبها، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون